

الاستراتيجية وبرامج الاستيطان والهجرة الصهيونية ولتسهيل عمليات الكشف والإيقاع بحركة المقاومة المسلحة وعناصرها الفعالة .

أما مخطط الإغراء الاقتصادي والأشباع المالي لفئات التجار والمستثمرين (منح القروض والديون السهلة) فإنها وإن كانت تبدو ظاهريا نوحا من التسهيلات المالية لبعض المجالات الاقتصادية (مثل الاستيراد عن طريق إسرائيل أو تسويق البضائع الإسرائيلية) فإنها عند التمعن في دوافعها ونتائجها لا يمكن تفسيرها خارج إطار برنامج دمج الحياة الاقتصادية العربية في المناطق المحتلة في المؤسسات الإسرائيلية القائمة تمهيدا للهيمنة كليا على جميع فروع الإنتاج والتسويق والخدمات في تلك المناطق — وإن أي تفسير متسرع لهذه الأمور خارج هذا الإطار مرفوض كليا سواء كان مبنيا على نظرية «الاستعمار الإصلاحي» أو نظرية «الرفاهية قبل الحرية» .

أما مسألة العمال وارتفاع دخولهم فيمكن للدلالة على رفض قبول مثل هذه المسألة لتبرير ادعاء «ديموقراطية إسرائيل» الإشارة إلى أن نسبة العمال بين المقاتلين والمنظمين في حركة المقاومة تعدى الـ ٥٠٪ ونسبتهم بين الذين يقيمون في مجرى إسرائيل والمناطق المحتلة لا تقل عن ذلك .

في هذا الفصل الأخير يتطرق أبو شلبايه إلى النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة المقترحة ليرفض الاشتراكية ويقدم فيها آراء غريبة مثل قوله أنها لا تعني سوى «زيادة الفقر والبطالة والتشرد» وطالما أن الشعب الفلسطيني في رأي الكاتب أبو شلبايه يرفض الاشتراكية فإن «مسؤولية كبرى تلقى على عاتق واشنطن تجاه الشعب الفلسطيني» (ص ٨٢) . وعليه فالكاتب يطالب الولايات المتحدة بتقديم العون والمساعدة والحماية للدولة الفلسطينية مذكرا إياها بببباديء واشنطن ولنكولن .

وينهي الكاتب كتابه هذا بتناول مجازة ويطن الدول العربية بأن الدولة الفلسطينية التي يدعو لها ستصبح في المستقبل جزءا من جمهورية عربية كبرى تضم بين دولها إسرائيل أيضا .

كلمة أخيرة لا بد منها قبل ختام هذا الرد الأولي على كتاب أبو شلبايه «لا سلام بدون دولة فلسطينية حرة» — كان من الأسهل علينا قبل البدء في عرض رأينا في الكتاب ومحتويات مصوله الخمسة أن نعتبره غير ذي قيمة ولا يستحق المناقشة وعليه

فالأفضل أهمله ولكننا ، كما بينا في مطلع البحث ، لا نعتبر الكتاب أكثر من نموذج للاطلاع على نوع من التفكير المنتشر ليس فقط لدى أشخاص في المناطق المحتلة . فهذا النوع من التفكير وإن كان يعبر عن نفسه بكثير من الحذر والادارة والهس داخل وخارج المناطق المحتلة إلا أنه يتخذ بين فترة وأخرى شكل قفزات فكرية مفاجئة ترافق التحركات السياسية لجماعة فكرة دولة فلسطينية في الضفة الغربية أو فكرة اتحاد يمدد السلي بين إسرائيل والضفة الغربية والضفة الشرقية . ولأن مثل هذه المشاريع ، سواء جاء الإعلان عنها في مقالات أو كتب أو اتصالات سياسية ، تشكل جزءا خطيرا من حملة اجهاض حركة رفض الاحتلال في المناطق المحتلة فإن التصدي لها وانراغها من أي وزن سياسي فلسطيني يتطلب أولا معرفتها بالضبط ومن ثم معرفة مصدرها والمحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي تنتج عنه . وهذه الأفكار التي وردت في الكتاب المذكور في حالة اعتبارها تمثل اتجاها فكريا ناتجا عن صدمة الهزيمة واستمرار الاحتلال يأتي خطرها ليس فقط لوجود مؤسسات لا زالت تستطيع التصریح والإعلام عنها ولكن في خطر تحويلها إلى هدف سياسي لتجمع سياسي محلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ومطلوبة المقاومة بتبنيها (ص ٦٩) .

أما ما يقدمه الكتاب لتوضيح الهوية الفكرية التي تفصل بين فكر المقاومة وفكر بعض قطاعات المثقفين في الضفة الغربية فيمكن تلخيصه بالنقاط التالية :

أولاً : لقد اعتمدت المقاومة ومنظماتها اعتقادا نسبيا على الإعلان عن العمليات العسكرية ولم تستطع لغاية الآن ربط الشعب الفلسطيني في الداخل (سياسيا) بتنظيماتها القائمة وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم وجود تنظيم سياسي جماهيري للمقاومة في داخل المناطق المحتلة وبالدرجة الثانية على انعدام أدب واطلاع المقاومة الشعبية في فلسطين والاردن قبل عام ١٩٦٧ أصلا واشتراك جميع الأجهزة الإعلامية العربية آنذاك في شطب موضوع المقاومة المسلحة والدفاع المدني والمناعة الفكرية ضد أفكار العدو من برامجها والاكتفاء بالتثديد بالصهيونية واستنكار إسرائيل والتحدث عن عدو لا نعرف عنه سوى أنه استولى على جزء من فلسطين عام ١٩٤٨ ، أما مقاومة هذا العدو ومواجهته سياسيا واقتصاديا وعسكريا فلم يكن لها وجود في أعلام الخلاص الذي سينزل من السماء .